

قضية استقلال لبنان 1943-1946 وموقف بريطانيا منها دراسة تاريخية وثائقية

"محمد رجائي" ريان*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في قضية استقلال لبنان ما بين 1943 و 1946 وما يتصل بهذه القضية من المسائل المتعلقة بالسلطات والخدمات التي كانت في حوزة فرنسا، ولم تنتقلها إلى لبنان كدولة مستقلة، صدر إعلان استقلالها عام 1941 وهي المصالح المشتركة والقوات الخاصة وجلاء القوات الأجنبية الفرنسية والبريطانية.

وتهدف الدراسة أيضاً إلى البحث في الموقف البريطاني من هذه القضية، وهو الموقف الذي نجم عن الوجود العسكري والسياسي البريطاني في لبنان، منذ عام 1941، وأعطى هذا الموقف النتائج الإيجابية نحو استقلال لبنان الكامل في عام 1946، واعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية والأمريكية والفرنسية.

المقدمة:

أصبحت قضية استقلال لبنان، القضية الأساسية السائدة على مسرح الأحداث السياسية في لبنان بعد اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية، وبروز هذه القضية كان واضحاً بعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في حزيران (يونيو) 1940، وظهور حركة فرنسا الحرة المناوئة لحكومة فيشي الموالية لألمانيا، والتي حملت عبء المقاومة ضد الألمان بقيادة الجنرال ديغول (de Gaulle).

في 8 حزيران (يونيو) 1941، دخلت القوات البريطانية لبنان وسورية مع قوات رمزية تمثل قوات فرنسا الحرة، واستطاعت هذه القوات المشتركة كقوات حليفة طرد حكومة فيشي من لبنان وسورية في شهر تموز (يوليو) 1941، وأصبح البريطانيون يملكون في لبنان قوات كبيرة تتمثل بالجيش التاسع يصحبها مجموعة من الضباط السياسيين البريطانيين وعلى رأسهم الجنرال سبيرس (Spears) الذي أصبح رئيساً لبعثة سبيرس (Spears Mission) في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون الأحرار حركة وليست حكومة مقرها أولاً في لندن ثم في الجزائر، وبذلك أصبح البريطانيون، أصحاب الكلمة الأولى في لبنان ويهيمنون على النواحي السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2007.

* جامعة الاسراء الخاصة، عمان، الأردن..

في ظل هذه الظروف صدر وعد بالاستقلال يوم 8 حزيران (يونيو) 1941 في اللحظة التي دخلت بها القوات المشتركة إلى لبنان وسورية، على شكل إعلان من الفرنسيين الأحرار مع ضمانات بريطانية لإعلان مستقل، وفي 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1941 صدر إعلان للاستقلال من قبل فرنسا الحرة، واعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال.

لكن فرنسا لم تضع هذا الاستقلال موضع التنفيذ، وبضغط من بريطانيا أعيدت الحياة الدستورية في لبنان وجرّت انتخابات، نجم عنها في عام 1943 وصول الوطنيين اللبنانيين الممثلين في حزب الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري إلى الحكم، وتم تشكيل أول حكومة لبنانية دستورية برئاسة رياض الصلح الوطني اللبناني.

الهدف من هذه الدراسة إلقاء الضوء على الفترة الزمنية من تاريخ لبنان المعاصر الواقعة ما بين إلقاء رياض الصلح لبيانته الوزاري أمام مجلس النواب في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1943 الذي تضمن إصرار لبنان على تحقيق الاستقلال و 31 كانون الأول (ديسمبر) 1946، تاريخ خروج آخر جندي أجنبي من لبنان، أي حصول لبنان على استقلاله الحقيقي، وإبراز الحقائق التي تضمنتها هذه الفترة التاريخية والتي أدت إلى وصول لبنان إلى هذه النتيجة من خلال موقف بريطاني المؤثر في ذلك.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية، والتي جعلت منها دراسة وثائقية وهي:

(1) وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة، وهي عبارة عن تقارير سياسية أسبوعية Weekly political Reports سرية (Secret) صادرة في بيروت عن المفوضية البريطانية British Legation أو عن بعثة سبيرس، وكلها موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office وتختصر بـ F.O وهي محفوظة في دائرة السجلات العامة في لندن Public Record Office وتختصر بـ P.R.O ومصنفة تحت رقم العالم العربي والشرق الأوسط (371) وتحت رقم لبنان وسورية (89).

(2) سجلات وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة U.S State Department Records وتختصر U.S. State Dept. Rec. وهي عبارة عن تقارير سرية Confidential أو لتغرافات (telegrams) صادرة عن القنصلية الأمريكية العامة في بيروت إلى وزارة الخارجية الأمريكية ومحفوظة في الأرشيف الوطني في واشنطن The National Archives in Washington, D.C. ، وهذه الوثائق منشورة ضمن كتاب والتر براون (Walter L. Browne) وعنوانه: 4، 1920-1950 The Political History of Lebanon، 1977 Vols, Documentary Publication, Salisbury North California, U.S.A.

البيان الوزاري وردود الفعل الفرنسية

ألقى رئيس الوزراء اللبناني بيانه الوزاري أمام مجلس النواب في جلسة خاصة يوم 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1943، وكما كان متوقعاً، اتخذ اتجاهها وطنياً، وأعلن عن نية الحكومة في جعل استقلال لبنان حقيقياً، ولكنه تجنب في الوقت نفسه أية اقتراحات عنيفة وتعامل مع خطابه مع الأمور الملحة بالتمليحات وليس بالتصدي المباشر⁽¹⁾.

أما النقاط الرئيسية التي جاءت في البرنامج الوزاري فهي: تعديل الدستور على أساس إلغاء الفقرات التي لا تتناسب مع الاستقلال، وتنقيح الاتفاقيات والمواثيق التي تضر بالسيادة الوطنية، وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية في البلاد والاتفاق مع الحكومة السورية حول إعادة المصالح المشتركة (Common Interests)، وإصلاح النظام الانتخابي مع إجراء إحصاء للسكان والتعاون المشترك مع البلاد العربية المجاورة، وقد تمت الموافقة على هذا البرنامج من قبل مجلس النواب بأغلبية ساحقة بلغت اثنين وخمسين صوتاً من خمس وخمسين⁽²⁾.

وعلى أثر ذلك، بدأت المناوشات بين الحكومة اللبنانية والسلطات الفرنسية، ففي حفل العشاء الذي أقامه الرئيس اللبناني بشاره الخوري وحكومته للمسيو هيللو (Helleu) المندوب الفرنسي العام (Delegate General) ومستشاريه السياسيين ومن ضمنهم شاتانيو (Chataigneau) السكرتير العام للمفوضية، أخبر هيللو الرئيس بوضوح أنه لن تتم تنازلات للحكومة اللبنانية حتى يتم إلغاء الانتداب عن طريق عقد معاهدة. وحدث نقاش مع رئيس الحكومة رياض الصلح الذي ذكر بأن الاستقلال كان قد تم إعلانه في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 1941، فأجابه هيللو بأنه لن يتم تسليم السلطات للحكومة اللبنانية قبل انتهاء الحرب وعقد معاهدة، ثم حدثت مجادلة بين الطرفين، وانتهت بدون نتيجة، وأصبح الانطباع السائد عند هيللو بأن كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه لن يوقعوا معاهدة مع اللجنة الوطنية الفرنسية (French National Committee)⁽³⁾.

وفي 21 تشرين الأول (أكتوبر) 1943، وجه هيللو رسالة إلى رئيس الجمهورية، حول ما جاء في البيان الوزاري أمام مجلس النواب، جاء فيها: "إن اللجنة الوطنية الفرنسية ترى بأن نية الحكومة اللبنانية في تعديل الدستور، وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة، لا يتناسب ذلك مع شروط الانتداب لأن الانتداب لا يزال موجوداً وأن فرنسا ستستمر في تحمل المسؤوليات المعطاة لها من الانتداب، ولا يمكن التخلص منه إلا من قبل عصبة الأمم، أو أي هيئة دولية أخرى تحل مكانها، ولذلك فإن اللجنة الوطنية الفرنسية سوف لن تسمح بأي تعديل في الدستور من جانب الحكومة اللبنانية، وتستنكر أي مناقشة لهذا الموضوع في المجلس النيابي"، وأضاف هيللو في رسالته: "إن اللجنة الوطنية الفرنسية على استعداد للبحث مع الحكومة اللبنانية في ترتيبات

معينة يمكن أن تسهل تطوير لبنان إلى الاستقلال الكامل، وإن فرنسا لا تزال مصممة على وضع أسس عامة للعلاقات اللبنانية الفرنسية"⁽⁴⁾.

لم توافق الحكومة اللبنانية على ما جاء في رسالة هيللو، وأخذت تتعرض لضغط شديد من قبل المجلس النيابي لفتح باب المناقشة حول تعديل الدستور كجواب على تلك الرسالة، وحاول رئيس الوزراء أن يحث الفرنسيين على سحب الرسالة التي اعتبرت تهديداً للحكومة اللبنانية.

لكن الفرنسيين رفضوا ذلك، وأعلم شاتانيو رئيس الوزراء بذلك، وكرد فعل على هذا الرفض، سلمت الحكومة اللبنانية شاتانيو مذكرة تحوي أربعة مطالب هي:

- (1) يجب أن تتحول المندوبية الفرنسية في بيروت إلى بعثة دبلوماسية (Diplomatic Mission).
- (2) يجب أن يحصل لبنان على سيادته.
- (3) يجب نقل جميع المصالح والخدمات (Interests and Services) التي تدار حالياً من قبل المندوبية الفرنسية العامة إلى الحكومة اللبنانية.
- (4) يجب تحويل عائدات المصالح المشتركة إلى الحكومتين: اللبنانية والسورية، وألحقت بهذه المذكرة نسخة من اتفاق تم مع الحكومة السورية حول موضوع العائدات⁽⁵⁾.

وفي 30 تشرين الأول (أكتوبر) 1942، قامت الحكومة اللبنانية بالرد الرسمي على رسالة هيللو وقد صيغ الرد حسب ما جاء في التقرير السياسي البريطاني بتعابير معتدلة في بدايته، لكنه أنهى بتعابير عنيفة، واستعملت كلمة "السفير" بدل المندوب، على أساس أن لبنان دولة مستقلة⁽⁶⁾.

أسبوعين، وفي الجزائر تشكلت لجنة مؤلفة من ديجول زعيم اللجنة الوطنية الفرنسية، وماسيجلي (Massigli) مفوض الشؤون الخارجية فيها، وكاترو (Catraux) مفوض الشؤون الإسلامية في اللجنة ذاتها، وأعطت هذه اللجنة هيللو التعليمات "بأن لا يتم بأي حال من الأحوال نقل السلطات والخدمات التي تقوم بها فرنسا في لبنان على أساس الانتداب حتى تصل فرنسا إلى تنظيم تعاوني مع لبنان يقوم على أساس معاهدة تنظم العلاقات بين الطرفين بشكل عام، وعندما طلب هيللو من اللجنة أن تحدد موقفها من شرعية تعديل الدستور اللبناني من طرف واحد وهو الحكومة اللبنانية والبرلمان اللبناني، أجابت اللجنة على ذلك: "إن التعديل لا يتم إلا عن طريق اتفاق مع ممثلين فرنسيين، ولذلك فإن اللجنة لن تعترف بشرعية تلك التعديلات إذا تمت"⁽⁷⁾.

وفي طريق عودته، علم هيللو في القاهرة بأن المجلس النيابي اللبناني سيناقش لائحة التعديلات بعد ظهر ذلك اليوم 8 تشرين الثاني (نوفمبر)، فاتصل هاتفياً بالحكومة اللبنانية

وأعلمها: "بأنه سيكون في بيروت بعد ظهر غد، وهو يطلب تأجيل الجلسة حتى يعود لأنه يحمل اقتراحات من اللجنة الوطنية الفرنسية نتيجة لاتصالاته معها". وقد أجابت الحكومة اللبنانية على هذا الطلب بأنها في هذه الظروف لا تستطيع أن تؤجل الجلسة⁽⁸⁾.

انعقدت جلسة مجلس النواب في مساء يوم 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943 لإقرار مشروع تعديل الدستور، فأقره بالإجماع وتغيب سبعة عن حضور الجلسة⁽⁹⁾، وكان إميل إده قد انسحب من الجلسة قبل مناقشة مشروع التعديل⁽¹⁰⁾.

وعندما وصل هيللو إلى بيروت في اليوم التالي علّق على ذلك بقوله: "سأدرس القرارات وسأخذ الإجراء المناسب لهذا التحدي"⁽¹¹⁾، ووقع رئيس الجمهورية التعديلات الدستورية ونشرت في اليوم الثاني في الجريدة الرسمية⁽¹²⁾، قبل أن يتسنى للفرنسيين تقديم أي اعتراض عليها.

لقد أغتاز هيللو ومستشاروه من هذا التحدي، واعتبر ذلك عصياناً، وقرر تحت ضغط عذر من مستشاريه وأركان المندوبية الفرنسية العامة في بيروت، أن يلجأ إلى خطط حاسمة⁽¹³⁾. وفي مساء يوم 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، تناول هيللو العشاء مع إدوارد سبيرس (Edward Spears) الوزير البريطاني المفوض في بيروت ورئيس بعثة سبيرس فذكره الأخير، بأن يتجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات عامة أو إجراءات من شأنها أن تؤثر على المجهود الحربي للحلفاء⁽¹⁴⁾، وأجابه هيللو: "إنه لن يأخذ أي تدبير حربي أو ما من شأنه أن يعكس صفو الأمن"⁽¹⁵⁾.

إجراءات هيللو واعتقال أركان الحكم في لبنان

في برقية عاجلة لممثل وزارة الخارجية الأمريكية في القاهرة بعثها إلى وزارته، يوم 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، جاء فيها: "لقد أعلمت من مصدر موثوق أنه في الساعة الرابعة من هذا الصباح، قامت قوات من المارينز الفرنسية ومن السنغاليين في الجيش الفرنسي باعتقال رئيس الجمهورية، وجميع أعضاء الوزارة اللبنانية، ووقع المندوب الفرنسي العام مرسوماً لم يتم نشره عُين بموجبه إميل إده رئيساً للجمهورية"⁽¹⁶⁾.

وكان من ضمن المعتقلين النائب عبد الحميد كرامي وتم نقلهم جميعاً إلى قلعة راشيا، وفي صباح ذلك اليوم أيضاً أصدر هيللو جملة قرارات تقضي بتعليق الدستور وحل مجلس النواب وإجهاض التعديلات الدستورية، ووجه نداء إلى اللبنانيين لتبرير عمله⁽¹⁷⁾. وفي الوقت نفسه وبعد

انتشار أخبار هذه الإجراءات أغلقت الحوانيت في بيروت، وحدث اضطراب وهياج شعبي، وأطلق الفرنسيون النار على المتظاهرين، وأعلنت السلطات الفرنسية منع التجول⁽¹⁸⁾.

وفي صباح 12 تشرين الثاني (نوفمبر) وصل تقرير هيللو، الذي يتضمن الإجراءات التي قام بها، إلى اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر، وكانت وجهة نظر كاترو أن العمل الذي قام به هيللو لا يمكن تبريره، ولذلك يجب أن يستدعى حالاً، بينما كانت وجهة نظر ديغول هي دعم إجراءات هيللو، ثم تقرر أن يذهب كاترو بنفسه إلى لبنان لدراسة الحالة⁽¹⁹⁾، وفي 13 تشرين الثاني (نوفمبر) أعلن في الجزائر بأن الإجراءات التي قام بها هيللو اتخذت بدون علم اللجنة الوطنية الفرنسية، لكن في اليوم التالي لهذا الإعلان، أخبر هيللو مؤتمراً صحفياً في بيروت، بأن اللجنة المذكورة هي التي اتخذت القرار، وأن ديغول طلب منه أن يستمر في ذلك، وأنه بعث له رسالة جاء فيها: "إن الإجراءات العنيفة التي قمت بها، ووجدت أنها مناسبة فأنا أقدرها ونحن لن نتنكر لها"⁽²⁰⁾.

وصول كاترو إلى بيروت

في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، وصل كاترو إلى القاهرة ثم توجه إلى بيروت في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) وفيها تأكد له قوة الرأي العام المناوئ للإجراءات الفرنسية، بعد مشاورات البطريرك الماروني أبدى معارضته ولم يوافق على الإجراءات الفرنسية، كل ذلك جعل كاترو وغيره من أعضاء اللجنة الوطنية الفرنسية يدركون في النهاية خطورة الموقف، فقد أخذت مظاهر الثورة تزداد، وبدأ زعماء الفلاحين في البقاع يتسلحون وينظمون أتباعهم، وينسقون مع أي انتفاضة تحدث في أي مكان آخر في لبنان⁽²¹⁾.

لقد استطاع الوزيران اللذان كانا خارج الاعتقال من جمع عدد كبير من الأتباع من قرى الجبل، وجعلوا من قرية بشامون مأوى لهم، وأعلنوا أنهما يمثلان الحكومة الشرعية في الوقت الذي تابع فيه مجلس النواب المنحل عقد جلساته في البيوت الخاصة، واعترف بحكومة بشامون، وأصدر جملة قرارات مهمة من ضمنها إلغاء العلم اللبناني القديم، واستبداله بعلم جديد يرمز إلى استقلال لبنان⁽²²⁾.

في هذا الوقت أخذ كاترو يرسل التقارير إلى اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر، ووصلت تلك التقارير في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، ومما جاء فيها: إن اده لم يلق أي تأييد أو دعم شعبي، وإن إطلاق سراح المعتقلين أو على الأقل رئيس الجمهورية، أصبح ضرورياً لتهدئة الاضطراب السائد الذي إذا اتسع سيؤدي إلى اضطرابات خطيرة في لبنان وربما في سورية، واقترح في هذه التقارير أيضاً إعادة الخوري إلى منصبه مع مجلس وزراء جديد، وإطلاق سراح

أعضاء الحكومة، ووضعهم تحت الإقامة الجبرية. وإعادة المجلس النيابي، في الوقت الذي لن يسمح له بالاجتماع لعدة أسابيع، أما التعديلات الدستورية التي أثارت الوضع السياسي في البلاد حسب رأي كاترو، فقد اقترح أن يتم الإعلان عن بطلانها بموجب بلاغ رسمي فرنسي⁽²⁴⁾.

الموقف البريطاني من الإجراءات الفرنسية

علم البريطانيون الإجراءات الفرنسية في صباح اليوم الذي تمت فيه، والدليل على ذلك أن سبيرس اتصل هاتفياً في صباح يوم 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943 بالقائد الأعلى للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، طالباً تدخلاً سريعاً من قواته، لكن القيادة البريطانية في القاهرة لم تكن في عجلة من أمرها، كذلك اتصل سبيرس هاتفياً في الوقت نفسه مع كاسي (Casey) وزير الدولة البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، وطلب منه موافقته على إعلان الأحكام العرفية في لبنان، لكن كاسي رفض هذا الطلب، وأعطى أوامره إلى سبيرس ليحدد فعله برسالة تسلم إلى هيللو باسم كاسي، وتكون عباراتها قاسية⁽²⁵⁾.

في الوقت نفسه، أي في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، أرسل كاسي إلى تشرشل برقية قال فيها: "إنك تعرف الحالة التي وصلت إليها بيروت، فقد تجاوز فيها الفرنسيون الأمور بشكل واضح، وهم يحاولون امتطاء صهوة جوادنا بشكل عام وسبيرس بشكل خاص، وإن انبثاق حكومة وطنية قوية عن الانتخابات الحرة الأخيرة والتي كان لسبيرس يد طويلة في انبثاقها، كانت الرد الطبيعي بعد سنوات طويلة من القمع، والشيء الإجرامي والجنوني الذي قام به الفرنسيون هزّ الرأي العام في الشرق الأوسط، ونحن نحتاج إلى مزاولة كل أنواع الضغط التي يمكن أن نقوم بها على اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر"⁽²⁶⁾.

ومن ناحية أخرى، فقد تلقى كاسي تعليمات من حكومته لإبلاغها إلى الفرنسيين واللبنانيين، تعبر عن وجهة النظر البريطانية حول ما حدث في لبنان. وهذا ما تؤكده مباحثات جرت في واشنطن في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، بين مسؤولين من الخارجية الأمريكية وهايتر (Hayter) السكرتير الأول في السفارة البريطانية، وقد صيغت تلك المباحثات في مذكرة مؤرخة في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، وتكشف هذه المذكرة أن الحكومة البريطانية أعلمت كاسي أن الحالة العسكرية في المنطقة تتطلب أن يستتب الأمن والنظام في لبنان، وإذا كان ضرورياً، فإن القوات البريطانية سوف تتدخل للمحافظة على ذلك، وأنه، أي كاسي، ونيابة عن الحكومة البريطانية قد أخبر الفرنسيين واللبنانيين بأن بريطانيا لا تستطيع أن تتحمل الإخلال بالأمن خلال الحرب⁽²⁷⁾.

لقد أصبحت المطالب البريطانية معروفة عند الفرنسيين الأحرار، خاصة بعد اتصال كاترو بالمسؤولين البريطانيين في القاهرة أولاً⁽²⁸⁾، وفي بيروت ما بين 16 و 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، ومع ذلك لم يسمع البريطانيون شيئاً عن الاستجابة لمطالبهم، لذلك توجه كاسي إلى بيروت للمرة الثانية يصحبه سبيرس وسلم كاترو مذكرة تاريخ 28 تشرين الثاني نوفمبر 1943، وجاء فيها: "إنه يجب على اللجنة الوطنية الفرنسية أن تقوم بنقل هيللو مندوب فرنسا العام من بيروت، وإطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى مراكز عملهم التي كانوا فيها قبل أن يتم اعتقالهم، وإذا لم تتلق الحكومة البريطانية جواباً إيجابياً على تلك الطلبات حتى العاشرة من صباح يوم 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، فإن الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط سيعلن الأحكام العرفية في لبنان للضرورة الحربية، وستقوم القوات البريطانية بإطلاق سراح المعتقلين"⁽²⁹⁾.

وعقب تلك المقابلة مباشرة، اجتمع كاترو مع القنصل الأمريكي في بيروت، وذكر له، أنه استلم من كاسي إنذاراً، لكنه أوضح له أن ديجول لن يرضخ لذلك الإنذار، في الوقت الذي لا يزال يأمل فيه بنوع من التسوية يتم الوصول إليها في الجزائر أو لندن، وإذا تم الفشل في الوصول إلى ذلك حسب رأيه، واتخذت بريطانيا أجراء عسكرياً في لبنان، فإن ذلك سيؤدي إلى انسحاب القوات الفرنسية من لبنان وكذلك المسؤولون الفرنسيون، وستصبح الخدمات العامة تحت النفوذ البريطاني، وفي هذا إنذار شديد للفرنسيين⁽³⁰⁾.

وفي اليوم التالي لاستلام كاترو الإنذار البريطاني، أي في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، وإعادة رئيس الجمهورية إلى منصبه، ولكن الوزراء بعد إطلاق سراحهم يجردون من مناصبهم"، ولكن أجابه سبيرس نيابة عن كاسي الذي حضر ذلك الاجتماع: "بأن هذا الحل لن توافق عليه لندن ولا العالم العربي واللبنانيون، فجميع هذه الأطراف مصممة على إعادة حكومة الصلح إلى منصبها، وعلى هذا الأساس فإن الحل الفرنسي غير مقبول"⁽³¹⁾.

نتائج الموقف البريطاني

منذ 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، بدأ الموقف البريطاني الحازم يعطي ثماره، حيث أصدرت اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر أوامرها في ذلك اليوم بإطلاق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس الوزراء والوزراء، وباستدعاء هيللو من بيروت⁽³²⁾، وأذاع مسؤول الإعلام في تلك اللجنة بياناً أمام الصحفيين في الجزائر، ذكر فيه أن سياسة هيللو سوف تستبدل، وقرأ لهم الرسالة التي ستوجه إلى هيللو والتي سيتم بموجبها استدعاؤه من قبل ديجول⁽³³⁾.

وفعلاً تم إطلاق سراح المعتقلين في صباح يوم 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943 من قبل كاترو في بيروت وبالتنسيق مع إعلان اللجنة الوطنية الفرنسية، وعاد الوزراء إلى مناصبهم، وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعلمت السفارة الأمريكية في لندن بالقرار⁽³⁴⁾.

وبناءً على قرارات اللجنة الوطنية الفرنسية وتغدياً للاستخدام بالإنداز البريطاني، اتخذ كاترو إجراءات سريعة في اليوم نفسه الذي تم فيه الإفراج، فقد أصدر قراراً في بيروت يحمل الرقم F.C/ 482 بتعيين شاتانيو مندوباً عاماً بالوكالة لفرنسا في لبنان وسورية خلفاً للمندوب السابق هيللو، وفور تسلمه مهام منصبه، أصدر شاتانيو قراراً يحمل الرقم F.C/483 بتاريخ 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، يلغي الفقرات، رقم 2، 3 و 4 و 5 و 6 من المادة الأولى من القرار F.C/464 الصادر من هيللو بتاريخ 10 تشرين الثاني نوفمبر 1943 وهي الفقرات المتعلقة بحل مجلس النواب ووقف العمل بالدستور وإنشاء النظام المؤقت الذي عهد بإدارته إلى الرئيس إميل إده، وبهذا تكون الحياة الدستورية قد عادت إلى ما كانت عليه قبل 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، وتحقق أحد المطالب اللبنانية الرئيسية⁽³⁵⁾.

وبناءً على هذه القرارات، أعلن رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح عودة لبنان إلى الحياة الدستورية في الوقت الذي أذاع فيه كاترو بياناً زعم فيه أن الفرنسيين أظهروا بادرة نبل وحسن نية وطلب من اللبنانيين أن يحترموا مكانة فرنسا في لبنان⁽³⁶⁾.

في الوقت نفسه، استمرت الحكومة اللبنانية تمارس ضغطاً شديداً لحمل اللجنة الوطنية الفرنسية على إعطاء اعترافها الرسمي بالحكومة اللبنانية وبعد توصية شديد اللهجة من كاترو خضعت اللجنة الوطنية الفرنسية، وفي مساء يوم 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، استلم كاترو الصلاحية لإخبار رئيس الجمهورية اللبنانية " إن اللجنة تعترف بشرعية الحكومة اللبنانية"، وتم تسليم القرار بصورة رسمية إلى رئيس الجمهورية في صباح يوم 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، وفي وقت متأخر من ذلك اليوم تبادل كاترو والرئيس الدعوات الرسمية⁽³⁷⁾.

موقف الحكومة اللبنانية وردود الفعل الفرنسية في نهاية عام 1943

بعد الاعتراف الفرنسي الرسمي بالحكومة اللبنانية وإلغاء كل المراسيم التي أصدرها مندوب فرنسا العام في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، جرى اجتماع في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943 ضم من الجانب اللبناني الرئيس الخوري وكلا من رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ومن الجانب الفرنسي كاترو وبارت (Part) المندوب الفرنسي العام الجديد في بيروت، وفي هذا الاجتماع لم يتطرق كاترو إلى موضوع المعاهدة، وكان هذا اتجاهاً جديداً، لكنه عبر عن شعوره بإمكانية حل كثير من المسائل بطريقة ودية في الوقت الذي يمكن فيه إعطاء فرنسا وضعاً مميزاً،

على أساس أن هذا ما اعترفت به بريطانيا سابقاً، ولكن الرئيس اللبناني ومن معه رفضوا أن يرتبطوا بشيء من هذا مع الفرنسيين، وبعد مشاورات مع باقي أعضاء الحكومة اللبنانية توصلت تلك الحكومة إلى نتيجة وهي: "إن أي اعتراف بذلك سيستغله الفرنسيون إن عاجلاً أم آجلاً"⁽³⁸⁾.

وتأكيداً لهذه النتيجة التي توصلت إليها الحكومة اللبنانية، ولتوضيح موقفها، عقد رئيس الوزراء بعد هذا الاجتماع مباشرة مؤتمراً صحفياً، أعلن فيه: "إن المفاوضات لتطبيع العلاقات اللبنانية الفرنسية لم تبدأ بعد، وأن مثل هذه المفاوضات إذا بدأت فلن تكون على أسس الانتداب، وإنما على أسس المساواة والاستقلال"، وعندما سُئل عما تم بشأن تعديل الدستور الذي تم التصديق عليه 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943 من قبل مجلس النواب، أجاب الصلح: "بأن التعديل ساري المفعول"⁽³⁹⁾.

تم اجتماع مجلس النواب في أول كانون الأول (ديسمبر) 1943 وللمرة الأولى منذ حل البرلمان، وبعد قراءة محاضر الجلسات التي عقدت في خارج قاعة البرلمان، أكد رئيس الوزراء أمام المجلس أن الحكومة اللبنانية لم تعترف بالانتداب ولن تعترف به، ثم قال أمام النواب: "للبنان الحق في أن يكون حراً وأن استقلاله قد تأمن من قبل تعهدات الحلفاء"⁽⁴⁰⁾.

في الوقت نفسه قام الضابط السياسي البريطاني في 6 كانون الأول (ديسمبر) 1943، بزيارة الرئيس اللبناني، واجتمع مع عدد من الوزراء وقد عبر له الجميع عن التصميم على اتخاذ موقف ثابت ورفض عقد معاهدة مع الفرنسيين⁽⁴¹⁾.

وفي 8 كانون الأول (ديسمبر) 1943، أعلم بعمل المفوض الفرنسي العام في لبنان (The Acting French Delegate General) رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري أن اللجنة الوطنية الفرنسية وافقت على ما يلي:

- (1) النقل السريع لخدمات المصالح المشتركة إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، وسيتم ذلك بموجب مباحثات سيتم الاتفاق عليها.
- (2) العمل على إجراء محادثات ثلاثية: (فرنسية- بريطانية- لبنانية) لنقل الصلاحيات التي تتعلق بأعمال الأمن العام (Surete General).⁽⁴²⁾

ونتيجة لذلك أجمع رئيس الوزراء اللبناني مع رئيس الجمهورية السورية في الزبداني في سورية، في 1 كانون الأول (ديسمبر) 1943، وقيل حينئذ أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة من 6 أعضاء، ثلاثة من كل جانب للتعامل مع الفرنسيين حول ملف نقل المصالح المشتركة"⁽⁴³⁾.

وبعد وصول كاترو إلى بيروت في 16 كانون الأول (ديسمبر) 1943، بدأت محادثات رسمية بين الجانبين الفرنسي واللبناني في 25 كانون الأول (ديسمبر) 1943 ومن بين المواضيع التي تناولتها تلك المباحثات:

(1) نقل عائدات المصالح المشتركة.

(2) إدارة الأمن العام.

(3) صلاحية المحاكم المختلطة.

(4) مستقبل وضع الموظفين الفرنسيين العاملين في الإدارة الفرنسية.

وبطلب من اللبنانيين أثناء تلك المحادثات، وافق كاترو على ترتيب مباحثات ثلاثية: (فرنسية- لبنانية- سورية) تجري على أساس تنازل فرنسا عن عائدات المصالح المشتركة، وقد رحب الوفد اللبناني في المباحثات بالاتجاه الجديد الذي تبناه كاترو، خاصة منذ ظهر ذلك الاتجاه القائم على أساس سحب مسألة المعاهدة وعدم تطرق الفرنسيين إليها⁽⁴⁴⁾.

وفي 22 كانون الأول (ديسمبر) 1943، بدأت في دمشق مباحثات بين كاترو والحكومتين اللبنانية والسورية بخصوص نقل السلطات (The Transfer of Powers)، وقد حاول كاترو في البداية التفاوض على أساس حقوق فرنسا الانتدابية، ولكن كلتا الحكومتين رفضتا البحث على هذا الأساس، واستغرقت المباحثات خمس ساعات انتهت بصور بيان رسمي جاء فيه: "إن الخدمات المعروفة بالمصالح المشتركة سوف تنقل إلى إشراف الحكومتين بدءاً في هذه الخدمات، وتصاغ البنود التفصيلية المتعلقة بنقل الإشراف على المصالح المشتركة في اتفاقات خاصة"⁽⁴⁵⁾.

ولا بد أن نشير هنا، إلى أن هذه المباحثات كانت قد غطت مسألة أخرى تتعلق بنقل صلاحيات وخدمات تتصل بالأمن العام والإشراف على البدو والمجندين المحليين (Native Levies) أو ما يسمى القوات الخاصة (Troupes Speciales)، وقد ذكر كاترو: "إنه من حيث المبدأ على استعداد للتخلي عن جميع هذه الخدمات مع مراعاة التحديدات المفروضة من قبل حالة الحرب، ولكن لم يتم الاتفاق النهائي بعد، وأن المفاوضات ستستمر عندما يعود من الجزائر في منتصف شهر كانون الثاني (يناير) سنة 1944"⁽⁴⁶⁾.

وفي بيان حكومي لبناني، صدر بعد عودة الوفد اللبناني من دمشق، أشار إلى الاتفاق الذي تم حول نقل المصالح المشتركة والأمور التي تم إنجازها والمتعلقة بالمطالب النهائية المتصلة باستقلال لبنان، ونوه البيان إلى أن مرحلة جديدة من الاستقلال بدأت، وهو ما كان ينتظره اللبنانيون منذ أمد طويل، واجتمع المجلس النيابي اللبناني بعد ظهر يوم 23 كانون الأول

(ديسمبر) 1943، وأعلم رئيس الجمهورية المجلس بأن اتفاقاً كاملاً قد تم التوصل إليه مع الفرنسيين حول المصالح المشتركة، وتغيير العلم اللبناني وتعديلات الدستور⁽⁴⁷⁾.

لقد انصرفت الحكومتان اللبنانية والسورية، لتنفيذ اتفاق 22 كانون الأول (ديسمبر) 1943 المتعلق بتسليم المصالح المشتركة، ففي 31 كانون الأول (ديسمبر) 1943، وصل إلى بيروت وزيراً المالية والاقتصاد السوريان واجتمعاً بالمسؤولين اللبنانيين، واتفق الجانبان على استلام دوائر الجمر، وإدارة حصر الدخان (الريجي) أولاً، على أن يصير استلام المصالح الأخرى تدريجياً فيما بعد، واتفقا على تعيين ممثليهم في المجلس الأعلى للمصالح المشتركة، وصدر مرسوم في 3 كانون الثاني (يناير) 1944 بهذا الشأن، وبدأت بعد ذلك عملية التسليم والاستلام، وخلال بضعة أشهر كانت معظم المصالح المشتركة قد انتقلت من أيدي الفرنسيين إلى أيدي اللبنانيين والسوريين⁽⁴⁸⁾.

قضية استقلال لبنان بعد عام 1944

كانت معظم الخدمات الهامة المتعلقة بالمصالح المشتركة بما فيها الأمن العام قد انتقلت إلى الحكومتين اللبنانية والسورية قبل نهاية شهر تموز (يوليو) 1944⁽⁴⁹⁾، لذلك اعتبرت الستة أشهر الأولى من عام 1944، فترة هادئة نسبياً، تجنب فيها اللبنانيون المواجهات الحادة مع الفرنسيين، وحصلوا فيها على مكاسب عديدة، دعمت من استقلالهم كما حصلوا على الاعتراف باستقلالهم من العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وبعض الدول العربية والإسلامية⁽⁵⁰⁾.

وقبل الخوض في هذه المسائل لا بد من التعرض لموضوعين تأثر بهما عام 1944 الأول: تعيين الجنرال بينيه (Beynet) مندوباً عاماً وقائداً عاماً في لبنان وسورية، وكان الإعلان عن هذا التعيين قد تم رسمياً في شهر شباط (فبراير) 1944 بعد أن سحب من وظيفته في واشنطن⁽⁵¹⁾.

كان رد فعل الحكومة اللبنانية عنيفاً ضد هذا التعيين في المنصب المزدوج مندوباً عاماً لفرنسا الحرة وقائداً عاماً لقواتها في المشرق (أي لبنان وسورية)، لقد كانت وجهة نظر الحكومة اللبنانية أن لقب المندوب العام لا يتناسب مع وضع لبنان كدولة مستقلة، وأن التعيين يجب أن يتم على أساس "سفير" وبما يتناسب مع التقاليد الدبلوماسية المرعية في مثل ذلك، ولذلك بذلت جهود من الجانب البريطاني في بيروت لتحاشي أي رد فعل غير ملائم من الحكومة اللبنانية⁽⁵²⁾.

وكنتيجة لنصيحة بريطانية التي قدمت للحكومة اللبنانية، فقد كانت المذكرة الاحتجاجية التي قدمت للفرنسيين في 22 شباط (فبراير) 1944 على درجة من الاعتدال، فقد كان يهدف رئيس

الوزراء اللبناني إلى القول: "أن تعيين الجنرال بينيه بهاتين الصفتين السياسية والعسكرية غير مقبول"، ولكن الصيغة النهائية لمذكرة الاحتجاج تضمنت إمكانية الوصول إلى اتفاق سلمي شريطة أن يقدم الفرنسيون الأحرار التفسيرات الضرورية لهذا التعيين، وعلاوة على ذلك وفيما سجلت هذه المذكرة قلق الحكومة اللبنانية لعدم استشارتها مسبقاً إلا أنه تم شطب فقرة تتعلق بضرورة موافقة الحكومة اللبنانية الفعلية، والتي لا شك أنها كانت ستثير المسألة الملحة والحساسة المرتبطة بالوضع الدبلوماسي لممثل اللجنة الوطنية الفرنسية⁽⁵³⁾.

وبعد تقديم هذه المذكرة الاحتجاجية، فإن المسألة لم تحل، وصرح رئيس الوزراء اللبناني أمام مجلس النواب: "إن الجنرال الذي أتى إلينا، لا يمكن القبول به إلا كسفير صديق"⁽⁵⁴⁾.

وتعقيباً على هذا الموضوع، فقد جاء في برقية مرسلة من القنصل الأمريكي في بيروت إلى الخارجية الأمريكية: "إن تعيين الجنرال بينيه في منصبه أوجد أزمة بين اللبنانيين والفرنسيين، وسيقوم رئيس الوزراء اللبناني بتقديم مذكرة رسمية للفرنسيين بعد أن يتشاور مع رئيس الوزراء السوري، لأن كلا الحكومتين ستقاومان ذلك التعيين بقوة، لأنه تم بدون رغبتهما، فالمندوب العام يجب أن يتحول تلقائياً إلى ممثل دبلوماسي، وذلك بما يتناسب مع الاستقلال"⁽⁵⁵⁾.

واستمراراً لجهود أمريكية حول هذا الموضوع، اجتمع القنصل الأمريكي في مدينة الجزائر مع ماسيجلي مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة الوطنية الفرنسية، وأوضح له ماسيجلي أن اللجنة أدركت أن تعيين بينيه في مرتبة عسكرية بالإضافة إلى منزلته كمندوب عام لفرنسا جاءت من وجهة النظر القائمة على إزالة الاحتكاك بين الرتبتين العسكرية والمدنية، ولا تدل على إعادة تأكيد السيطرة الفرنسية على لبنان وسورية⁽⁵⁶⁾.

وعلى أية حال، فإن هذه المسألة أمكن حلها في النهاية، فقد تسلم سبيرس رسالة من شاتانيو مبنية على أسس توافقية، مؤكداً أن المندوب الجديد حددت صلاحياته، وحدث بعد وصول هذه الرسالة انفراج في الوضع السياسي، وبعث الرئيس اللبناني مندوباً عنه ليكون في استقبال بينيه في المطار في 9 آذار (مارس) 1944، حاملاً فقط لقب المندوب العام وليس القائد العام، وبموجب البروتوكول الدبلوماسي الذي أعدته الحكومة اللبنانية تم استقبال بينيه بهذه الصفة⁽⁵⁷⁾.

الثاني: تحرير باريس في 25 آب (أغسطس) 1944 وتشكيل حكومة فرنسية مؤقتة.

في 6 حزيران (يونيو) 1944 فتح الحلفاء الجبهة الفرنسية في أوروبا في الحرب العالمية الثانية، فنزلت الجيوش البريطانية والأمريكية على ساحل فرنسا في منطقة نورماندي بمؤازرة الفرنسيين، وراحت تتعقب القوات الألمانية المتراجعة، نحو الحدود الألمانية وسقطت حكومة

فيشي، وأصبحت اللجنة الوطنية الفرنسية وعلى رأسها الجنرال ديغول، الحكومة الفعلية المؤقتة في فرنسا وفي ممتلكاتها خارج حدودها، وذلك في 6 أيلول (سبتمبر) 1944، واعترف الحلفاء بها في تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها، فتعززت مكانة ديغول فرنسياً ودولياً، فأصبح أكثر اعتداداً بالنفس، وأشدّ تصميمياً ليس على تحرير فرنسا فحسب، بل أيضاً على المحافظة على إمبراطوريتها الواسعة، واستعادة نفوذها المعنوي والسياسي والعسكري في سائر أصقاع العالم.

مسألة القوات الخاصة وارتباطها بالمعاهدة

كانت الحكومة اللبنانية، خاصة بعد عام 1944، تصر على استلام القوات الخاصة، لتجعل منها نواة الجيش اللبناني الوطني، ولم يكن يدور بخلد فرنسا تخليها بصورة نهائية عن وضعها الأساسي كدولة منتدبة حليفة تشرف على بعض المصالح، فتؤمن بذلك استمرار نفوذها وبذلك اعتقد أنهم رغم تنازلهم عن إدارة شؤون البلاد الداخلية، فإنهم احتفظوا بالقوة المسلحة، فاستبقوا إشرافهم العسكري على البلاد.

ومن هنا انبعث الخلاف الشديد بين حكومتي لبنان وسورية من جهة وبين الفرنسيين من جهة أخرى في مسألة استلام المواقع العسكرية، وكان المندوبان العامان الفرنسيان كاترو وخليفته يبينه يشترطان قبول لبنان وسورية لعقد معاهدة تحالف مع فرنسا⁽⁵⁸⁾، ليتنازلوا عن القوات الخاصة مع بقاء القيادة طوال الحرب في يدهم، مع أن إعلان الاستقلال الوعد لم يكن مرتبطاً بمعاهدة⁽⁵⁹⁾.

ولذلك ربطت فرنسا موضوع القوات الخاصة بموضوع المعاهدة، وهناك عوامل مختلفة كانت تؤثر على الموقف الفرنسي وتجعلها تربط بين هذين الموضوعين، فهي حسب إدعائها أن الانتداب لا يزال موجوداً وسيبقى حتى تنهيه عصبة الأمم المتحدة، أو أية سلطة دولية أخرى، ورغبتها بالمحافظة على مصالحها السياسية والاقتصادية والخشية من انسحابها مما يؤدي إلى ضعف مركزها في شمالي إفريقيا ويشجع مطالب الوطنيين هناك، وأخذت فرنسا تعيد إلى الأذهان مركزها الخاص المميز في لبنان وسورية واعتراف بريطانيا بذلك الوضع، لذلك فإن فرنسا تستند إلى ضرورة عقد المعاهدة حتى تحدد وتؤمن هذا الوضع⁽⁶⁰⁾.

لذلك، فإن المفاوضات التي جرت بين الفرنسيين واللبنانيين واستغرقت معظم أشهر سنة 1944، ولم يتم الوصول بها إلى نتيجة لأن الفرنسيين كانوا يهدفون من هذه المفاوضات عقد معاهدة معهم، ولم يخفوا سر الامتناع عن تسليم القوات الخاصة، ولذلك أوضح لبنان عن عدم استعداده لاستمرار التفاوض على عقد المعاهدة المطلوبة، فعنده خبرة مدتها 25 سنة مع الفرنسيين، والموقف الراهن يجعل من الواضح أن ما تسعى إليه فرنسا هو مركز بارز في لبنان،

وهو أمر لا يوافق عليه اللبنانيون، وباختصار فإنهم لم يعقدوا معاهدة مع الفرنسيين، وبعد اعتراف كامل باستقلال لبنان من جانب القوى العظمى⁽⁶¹⁾.

موقف بريطانيا من المعاهدة

لم تكن بريطانيا الممثلة في لبنان بالجنرال سبيرس تعارض المعاهدة التي ترغب فرنسا في عقدها مع لبنان مقابل تسليم القوات الخاصة، فمند شهر آب (أغسطس) سنة 1944، مالت وزارة الخارجية البريطانية إلى ما يسمى باستعادة التوازن مفضلة الرغبة الفرنسية في إبرام معاهدة.

وفي أثناء وجود سبيرس في بريطانيا لقضاء إجازته الصيفية، عقدت في لندن مفاوضات بدأت في 23 آب (أغسطس) 1944، وضمت سبيرس والجنرال هولمز (Holms) وبيترسون (Peterson) من الجانب البريطاني مع استوروغ (Ostorog) مستشار بينيه المندوب الفرنسي العام في بيروت، تبعها مفاوضات على مستوى عال بين إيدن ومفوض الشؤون الخارجية الديجولي ماسيجلي واستثنى منها سبيرس، وتحولت هذه المفاوضات إلى تبادل للعموميات التي برهنت على أن وزارة الخارجية البريطانية أصبحت معنية وتواقه بإرضاء ماسيجلي⁽⁶²⁾.

وفي 28 آب (أغسطس) 1944 كتب سبيرس إلى إيدن: "الاجتماع الذي عقدناه مع الفرنسيين لم يحدث شيئاً لتهدئة مخاوفي"، وقال: "أحذرك من السكان المحليين، فإن لديهم إحساساً عميقاً ضد المعاهدة، وأنه لا يوجد هناك مجال لتوقيع معاهدة بين اللبنانيين والفرنسيين"⁽⁶³⁾.

عاد سبيرس إلى بيروت في أوائل (سبتمبر) 1944، وبعد عودته بأسبوع، قابل القنصل الأمريكي في بيروت، وسجل القنصل ما تم في هذه المقابلة وأرسله في برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية جاء فيها: "لقد أخبرني سبيرس أن المحادثات الأنجلوفرندية الأخيرة في لندن تمخضت عن تسليمه تعليمات محددة من وزارة الخارجية البريطانية لإخبار الحكومة اللبنانية فوراً، بعد عودته بأن الحكومة البريطانية تفضل عقد معاهدة بين لبنان وفرنسا، وأن الطريقة المناسبة لإنهاء الانتداب هو من خلال معاهدة وأن ذلك سيكون من مصلحة الحكومة اللبنانية لتعرف موقفها بالضبط مع الفرنسيين"، ويضيف القنصل الأمريكي في برقيته أن سبيرس علق على وجهة نظر الحكومة البريطانية هذه: "إنه لا يعتبر تغييراً في السياسة البريطانية، بل تغير في الاهتمامات، فقد أيدت لندن في وقت سابق إبرام معاهدة بين لبنان وفرنسا، ولكن ذلك كان مجرد أمل، فيما أصبحت الآن تنادي بالإبرام المبكر لمثل هذه المعاهدة" وأضاف سبيرس "لقد حقق الفرنسيون صفقة عظيمة جداً، لقد كانت لندن في السابق مستعدة لقبول معاهدة تنص على مكانة مميزة لفرنسا، وإعلان ذلك في أي لحظة يوافق عليها اللبنانيون والفرنسيون، فيما حصل الفرنسيون الآن

على موافقة وزارة الخارجية البريطانية لإعلان مثل هذا البيان في لحظة مواتية دون موافقة حكومة لبنان، ومنذ الآن قد يقول إيدن في مجلس العموم، إننا نؤيد المعاهدة إلى حد بعيد جداً⁽⁶⁴⁾.

وبعد ذلك قال سبيرس: "إنه قد عمل حسب التعليمات، فتحدث مطولاً مع وزير الخارجية اللبناني وباختصار مع رئيس الوزراء، وأشار إلى أن وزير الخارجية اللبناني أظهر معارضة قوية حيث قال: "إنك تطلب منا الانتحار فممنذ مدة ليست بالبعيدة منحتونا الاستقلال، وإنك تقترح علينا عملاً سيقود بالنهاية إلى إنهاء ذلك الاستقلال" أما رئيس الوزراء وحسب ما جاء في الوثيقة الأمريكية وما ذكره سبيرس فقد كان غاضباً، وأوضح لسبيرس أن اللبنانيين لن يقبلوا معاهدة، وحتى لو قامت الحكومة بالتفاوض مع الفرنسيين، فإن ذلك سيسبب صراعاً مريراً بين الطوائف وانقساماً في البلاد"⁽⁶⁵⁾.

وفي 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1944، وجه وزير الخارجية البريطانية إيدن برقيات إلى سفراء بريطانيا في واشنطن وموسكو وباريس، والقاهرة وجدة وبغداد، يؤكد فيها أن موقف بريطانيا هو الاعتراف لفرنسا بمركز ممتاز في لبنان وسورية، والدعوة إلى عقد معاهدة لتحديد العلاقات المستقبلية مع كل منها⁽⁶⁶⁾.

ومما لا شك فيه أن الموقف البريطاني هذا ساهم في التصلب الفرنسي القائم على عدم تسليم القوات الخاصة بدون عقد معاهدة مع لبنان، وقد ظهر ذلك واضحاً عندما أعلن مجلس الوزراء الفرنسي في 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1944 رفضه الاستجابة لطلب حكومة بيروت تسليمها القوات الخاصة قبل موافقتها على عقد المعاهدة المطلوبة⁽⁶⁷⁾. وفي هذه الفترة تم الاعتراف بحكومة ديجول في باريس وتمت دعوة تشرشل وإيدن إلى باريس لحضور احتفالات يوم الهدنة، وكان ذلك يوم 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1944، ومن بين المواضيع التي بحثها الزعيمان تشرشل وديجول بحضور وزيريهما إيدن وبيدو (Bidault) قضية استقلال لبنان، وذكر وزير الخارجية الفرنسية أن فرنسا ستنفذ الاستقلال مع الاحتفاظ بحقوق وامتيازات خاصة في لبنان، واقترح إيدن من ناحيته تسوية بشأن "القوات الخاصة"، وأوضح أنه يعتقد بعدم وجود خلاف بين وجهتي النظر البريطانية والفرنسية حول ذلك⁽⁶⁸⁾.

قضية استقلال لبنان بين عامي 1945-1946

كانت الأشهر الأربعة الأولى من عام 1945، استمراراً لعام 1944، حيث ظهر فيها التصلب الفرنسي بعدم نقل القوات الخاصة إلى الحكومة اللبنانية وربط ذلك بالمعاهدة وتأييد بريطانيا لوجهة النظر الفرنسية، ولم يفلح الجنرال بينيه المندوب الفرنسي العام في إبراز أي تقدم باتجاه إبرام المعاهدة المرغوبة، وكان من المتعذر إقناع الحكومة اللبنانية، بالمزاعم القائلة بأن الانتداب

ما زال قائماً، وكانت هذه الحكومة تواجه رأياً عاماً متصلاً بالدخول في مفاوضات من أجل معاهدة لن تسفر سوى الانتقاص من استقلال لبنان الناجز، وعن إلزامه ببقايا ذات شأن من القيود الانتدابية⁽⁶⁹⁾.

ففي 31 كانون الثاني (يناير) 1945 تقدمت الحكومة اللبنانية بمذكرة إلى بينيه تطلب نقل القوات الخاصة بأسرع وقت ممكن، ولكنه لم يعط جواباً على هذه المذكرة⁽⁷⁰⁾، وتحدث وزير الخارجية اللبناني حول ذلك أمام مجلس النواب في 7 شباط (فبراير) 1945، وتبع ذلك جلسة مثيرة تكلم فيها عدد من النواب على أساس أنه يجب نقل هذه القوات إلى الحكومة اللبنانية لأنها مؤلفة من لبنانيين، وتمول بأموال لبنانية، وانتقد النواب السلطات الفرنسية لأنها لم تتخل عن هذه القوات لأنه من المفروض أن تشكل نواة الجيش اللبناني⁽⁷¹⁾.

استمر الوضع على هذه الحالة، خاصة أنه تم في كانون الأول (ديسمبر) 1944 إعفاء سبيرس من منصبه في بيروت، وتم تعيين تيرنس شون (Terence Shone) كوزير مفوض لبريطانيا لدى الحكومتين اللبنانية والسورية، وزاول الأخير عمله مع مطلع عام 1945، وقد لاقى هذا التغيير ارتياحاً وترحيباً كبيرين في الأوساط السياسية الفرنسية⁽⁷²⁾، في الوقت نفسه حدث تغيير وزاري في لبنان، فقد اضطرت حكومة رياض الصلح إلى تقديم استقالتها وتشكيل حكومة برئاسة عبد الحميد كرامي.

لكن هذا الوضع تغير تماماً بعد أزمة أيار (مايو) 1945 بين فرنسا وسورية. ففي هذا الشهر من سنة 1945 تم إنزال قوات فرنسية في بيروت في 7 أيار (مايو) 1945 رغم احتجاجات الحكومتين اللبنانية والسورية ثم قدمت تعزيزات لهذه القوات في 17 أيار (مايو) من الشهر نفسه⁽⁷³⁾، مع عدم التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين اللبنانية والسورية وفرنسا حول نقل القوات الخاصة، مما أدى إلى نشوب أزمة بين فرنسا وسورية⁽⁷⁴⁾.

لقد تدهور الموقف في سورية على إثر التعزيزات الفرنسية، وتزامن ذلك مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، في أيار (مايو) 1945، وأخذت الدبابات الفرنسية تجوب بعض شوارع المدن السورية فحدثت صدامات حقيقية بين الجنود الفرنسيين والمدنيين السوريين في دمشق، وفي 17 أيار (مايو) 1945 قدم بينيه مذكرة خطية إلى وزارة الخارجية السورية جاء فيها: "إن فرنسا مستعدة لتسليم القوات الخاصة للبنان وسورية مع إبقائها تحت القيادة الفرنسية العليا، ما دامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية العليا عليها ممارسة تامة، على شريطة أن تؤمن صيانة مصالح فرنسا الجوهرية وهي مصالح ثقافية واقتصادية واستراتيجية"⁽⁷⁵⁾.

رفضت الحكومة السورية هذه المذكرة واجتمع في 19 أيار (مايو) 1945 في شتورا بلبنان رئيساً الجمهوريتين اللبنانية والسورية، وتقرر في هذا الاجتماع عدم الدخول في مفاوضات مع الجانب الفرنسي، وأعقب ذلك مباشرة صدامات خطيرة⁽⁷⁶⁾، ثم ازدادت العمليات العسكرية الفرنسية منذ 26 أيار (مايو) 1945، وأصبحت في سورية جبهة قتال حقيقية، وقصف البرلمان السوري في 29 أيار (مايو) والسرايا والمناطق الأخرى من دمشق، واستمر هذا العدوان الفرنسي الشامل حتى 1 حزيران (يونيو) 1945، فقد توقف هذا العدوان نتيجة للتهديد البريطاني بالتدخل لايقافه⁽⁷⁷⁾، وعادت القوات الفرنسية إلى ثكناتها، وانتهى العدوان الفرنسي بالفشل، وكان فرنسا لم تتعلم مما حدث في تشرين الثاني (نوفمبر) 1943 في لبنان.

مسألة القوات الخاصة والجلء

لقد ظهرت النتائج السريعة لفشل العدوان الفرنسي على سورية في أيار (مايو) 1945 نتيجة للتدخل البريطاني، فقد بدا الموقف الفرنسي مضطرباً، وأخذت فرنسا تتراجع عن مواقفها السابقة، خاصة في مسألتها القوات الخاصة والجلء، ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها معزولة وفي موقف صعب، ولذلك فضلت أن تخرج من المأزق الذي أصبحت فيه، ويتطلب ذلك إجراء تعديل جوهري في نهجها السياسي، بأخذ بعين الاعتبار العوامل المستجدة، ولا سيما الشعور الوطني المتأجج حماساً في لبنان وسورية والوجود البريطاني الفاعل فيهما⁽⁷⁸⁾.

ونتيجة لهذا التوجه السياسي الجديد عازمت الحكومة الفرنسية على العودة إلى الحوار المباشر مع حكومتها لبنان وسورية، وتقديم التنازلات لهما للتدليل على حسن نواياها، واتخاذ سياسة واقعية، وقد أدى ذلك إلى زحزحة التصلب الفرنسي في المسائل التي كانت لا تزال مدار خلاف بين اللبنانيين والفرنسيين، وهي مسألة القوات الخاصة وما تبقى من المصالح المشتركة ومسألة الجلء.

ففي مسألة القوات الخاصة ظهرت أول بادرة توضح أن الفرنسيين على استعداد لنقل هذه القوات إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، في الوقت الذي كانت فيه الأزمة السورية الفرنسية مندلعة، فقد أعلن هنري فرعون وزير الخارجية اللبناني أنه تلقى برقية من الوفد اللبناني في سان فرانسيسكو بتاريخ 12 أيار (مايو) 1945، والذي أجرى مباحثات مع بيدو وزير الخارجية الفرنسية، جاء فيها: "إن الحكومة الفرنسية على استعداد لنقل القوات الخاصة وسحب القوات الفرنسية من لبنان وسورية إذا قام الحلفاء الآخرين بذلك ويقصد بهم البريطانيون" وقد تعهد الجنرال بينيه أن يبرق إلى باريس بذلك⁽⁷⁹⁾.

وفي 28 حزيران (يونيو) 1945، جاء على لسان أوستوروغ في بيروت وبشكل غير رسمي، أن الحكومة الفرنسية ومن أجل تحسين الجو مع الحكومتين اللبنانية والسورية على استعداد لعمل ما يلي:

- (1) نقل القوات الخاصة إلى السلطتين اللبنانية والسورية حالاً.
- (2) إعطاء تأكيدات بسحب القوات الفرنسية في الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية ذاته.
- (3) نقل ما تبقى من المصالح المشتركة.

وأعقب ذلك إجراء مباحثات بين الحكومتين اللبنانية والسورية من جهة والسلطات البريطانية والفرنسية في لبنان من جهة أخرى، نجم عنها صدور البيان التالي من قبل الحكومة الفرنسية.

"إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، ورغبة منها في إجابة الطلب المقدم من الحكومتين اللبنانية والسورية بخصوص نقل ملكية الوحدات العسكرية المجندة محلياً "القوات الخاصة"، ورغبة منها في إظهار حسن نواياها، فإنها توافق على نقل ملكية هذه القوات إلى الحكومتين المذكورتين، وبناء على انتهاء الأعمال الحربية في أوروبا، فإنه لا يوجد أي اعتراض على الرغبة والشرعية لإنشاء قوات مسلحة خاصة بلبنان وسورية، وأنها لسعيدة أن ترى لبنان وسورية تتمتعان بكامل سيادتهما لتمارسان دورهما المناط بهما في الأسرة الدولية، وهي تعلن بأن هذه القوات من الآن فصاعداً تنقل إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، وسيتم هذا النقل في مدة لا تزيد عن 45 يوماً"⁽⁸⁰⁾.

وفي مساء 9 تموز (يوليو) 1945، أصدرت الحكومتان اللبنانية والسورية بياناً مشتركاً كجواب على البيان الفرنسي، أعقبه اجتماع في 12 تموز (يوليو) في شتورا ضم لبنانيين وسوريين وفرنسيين، لتقرير الطرق والوسائل التي سيتم من خلالها نقل القوات الخاصة⁽⁸¹⁾.

وعقدت عدة اجتماعات بين وزيرى خارجية لبنان وسورية في 23 و 27 من شهر تموز (يوليو) 1945، وتم الاتفاق على أن يتم تسليم القوات الخاصة في 1 آب (أغسطس) 1945 وأن تبدأ إجراءات ذلك في 25 تموز (يوليو) حيث سيتم التحاق الضباط من الطرفين مع وحداتهم التي ستخصص كل دولة، وأخبرت فرنسا حكومتى لبنان وسورية أنها جاهزة لتسليم ما تبقى من الخدمات التي لا زالت لديها والمعروفة بالمصالح المشتركة. وبناءً على ذلك فقد شكل الفرنسيون والحكومتان اللبنانية والسورية لجاناً فنية لانجاز ذلك⁽⁸²⁾.

وفي 1 آب (أغسطس) 1945 وقع الجانبان اللبناني والفرنسي بروتوكولاً ينص على أن القوات العسكرية من مختلف الأسلحة التي كانت تشكل سابقاً جيوش الشرق الخاصة"، قد سلمت

مع معداتها وثكناتها إلى حكومة الجمهورية اللبنانية التي تسلمت حالاً قيادة هذه القوات وأخذتها على عاتقها⁽⁸³⁾. وكانت الحكومة اللبنانية "قد عينت قبل ذلك بأيام قليلة الزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش والزعيم سليمان نوفل رئيساً لأركان حرب وزارة الدفاع الوطني، فأصبح للبنان جيشه الوطني ابتداء من ذلك اليوم، الأول من آب (أغسطس) 1945 وهو اليوم الذي يحتفل فيه لبنان رسمياً بعيد الجيش، وبانتقال هذه الوحدات العسكرية ومعداتها إلى السلطات اللبنانية تمت تسوية واحدة من القضايا المتنازع عليها بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية والتي كانت تحد من استقلال لبنان الفعلي⁽⁸⁴⁾.

أما ما تبقى من المصالح المشتركة، فقد قررت حكومة سامي الصلح⁽⁸⁵⁾، مواصلة المفاوضات المتعلقة بنقل المسؤولية عن باقي الخدمات التي لا زالت تحت سيطرة الفرنسيين، ولذلك أبلغ رئيس الوزراء في 28 آب (أغسطس) 1945، المندوب الفرنسي الجنرال بينيه، أن الحكومة اللبنانية راغبة في استئناف المفاوضات فوراً بشأن المسائل التي لا تزال معلقة بين لبنان وفرنسا، وقد أهتم رئيس الوزراء بشكل خاص بمسألة السراي الكبير (Grand Serial) التي هي من ممتلكات الحكومة اللبنانية ولكنها تستخدم مكاتب للمندوب الفرنسي العام، وقد أصر رئيس الوزراء على الجنرال بينيه لتسليمها إلى الحكومة اللبنانية، بحيث يكون بالإمكان جمع الوزارات اللبنانية المنتشرة هنا وهناك في السراي، وقد وعد بينيه على ما يبدو بدراسة هذا الطلب بصورة ودية⁽⁸⁶⁾.

والجدير بالذكر فإن المفاوضات التي جرت خلال الثلث الأخير من عام 1945 تكللت بالنجاح، ففي الأول من نيسان (إبريل) 1946 سلم الفرنسيون الحكومة اللبنانية مصلحة الهاتف ومحطة الإذاعة التي كان يطلق عليها "راديو لبنان وسورية"، فأصبحت تسمى "راديو لبنان"، وفي الثاني من نيسان (إبريل) 1946 سلم الفرنسيون السراي الكبير، وأصبح من المتوقع أن تستلم الحكومة اللبنانية مطاري بيروت وطرابلس، وقد ذكر الفرنسيون أن السلطات البريطانية هي التي تسببت في تأخير تسليم هذين المطارين⁽⁸⁷⁾.

مسألة جلاء القوات الأجنبية عن لبنان

بينما كانت المفاوضات اللبنانية الفرنسية بخصوص تسليم ما تبقى من المصالح المشتركة تتقدم بنجاح، كانت الاتصالات بشأن الجلاء تتعثر وتفشل، لقد كان الجانب الفرنسي يتجنب إعطاء جواب حاسم صريح بشأن هذه المسألة، ويمتنع عن تحديد موعد بسحب قواته من الأراضي اللبنانية والسورية.

لذلك عقد رئيسا الجمهوريتين اللبنانية والسورية الخوري والقوتلي وأركان حكومتيهما اجتماعاً في بلدة الزبداني السورية في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1945 واستعرضوا مسألة الجلاء، وقرروا مطالبة فرنسا وبريطانيا بتحديد موعد لانسحاب قواتهما معاً انسحاباً كاملاً من سائر الأراضي اللبنانية والسورية، وبات اللبنانيون والسوريون ينتظرون جواب الحكومتين⁽⁸⁸⁾.

في هذه الأثناء كانت فرنسا تجري مفاوضات سرية مع الحكومة البريطانية بشأن مسألة الجلاء، واتخاذ موقف موحد، يعزز عرى التحالف والصداقة بينهما، بدأت الاتصالات لهذه الغاية في أيلول (سبتمبر) 1945، بين بيدو وزير الخارجية الفرنسي وبيفن (Bevin) وزير الخارجية البريطاني، وجاءت أول إشارة حول هذه المفاوضات في تقرير سياسي بريطاني تاريخه 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 1945 يقول: "إن راديو برازافيل في الكونغو الفرنسية، أعلن عن اتفاق تم الوصول إليه بين الفرنسيين والبريطانيين حول موضوع الجلاء، والمسألة تم الإعلان عنها خلال محادثة بين الجنرال باجيت (Paget) القائد الأعلى لقوات الشرق الأوسط والوزير البريطاني المفوض في بيروت والرئيس اللبناني بعد عشاء من الرئيس على شرف الجنرال باجيت في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1945 والمعلومات التي أعطيت للرئيس عن هذه المباحثات بين باريس ولندن كانت لا تزال مستمرة"⁽⁸⁹⁾.

وفعلاً استمرت هذه المباحثات بين الطرفين الفرنسي والبريطاني حتى استكملت في شهر كانون الأول (ديسمبر) 1945، فقد تم التوصل إلى اتفاق في 13 كانون الأول (ديسمبر) 1945، وأعلن عنه في اليوم نفسه من قبل بيفن في مجلس العموم البريطاني⁽⁹⁰⁾. وهو عبارة عن رسائل متبادلة بين وزير الخارجية البريطاني والسفير الفرنسي في لندن، يتم بموجبه جلاء القوات البريطانية والفرنسية في آن واحد، على أن تجتمع القوات الفرنسية في لبنان وتبقى حتى تنظم هيئة الأمم المتحدة موضوع أمن المنطقة⁽⁹¹⁾.

والاتفاق يتألف من شقين: أحدهما سياسي والآخر عسكري، وعلى أساس أن يجتمع خبراء عسكريون من الطرفين في بيروت لوضع جدول زمني لتنفيذه⁽⁹²⁾.

بعد دراسة الحكومتين اللبنانية والسورية نصوص الاتفاق تبين أن فيه أموراً لا يمكن قبولها، لأنها تمس جوهر السيادة والاستقلال لذلك أجمع أركان الحكومتين في عاليه بلبنان للتشاور بشأن الاتفاق البريطاني الفرنسي، وفي 10 كانون الثاني (يناير) 1946 قدمت احتجاجاً مشتركاً للاجتماع الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي انعقد في لندن، فأثارت الشكوى جدالاً مطولاً، وكان ممثلو لبنان وسورية يلحون في المطالبة بالانسحاب دون مفاوضات أو شروط،

واتخذت بريطانيا موقفاً مؤيداً وأعلن الاتحاد السوفياتي تأييده الكامل، الأمر الذي اضطر الفرنسيين إلى الاندفاع في النهاية، وأسفر القرار عن وعد بالجلء في أسرع وقت ممكن⁽⁹³⁾.

في آخر يوم من شهر شباط (فبراير) 1946، انتقل أعضاء الوفد اللبناني الذين يمثلون لبنان في الجمعية العامة للأمم المتحدة من لندن إلى باريس، للبدء بمفاوضات الجلء مع الجانب الفرنسي⁽⁹⁴⁾، ووصل باريس وفد الخبراء العسكريين البريطانيين برئاسة الجنرال بيللو (Pilleau) قائد القوات البريطانية في لبنان وسورية وإلى جانبه الجنرال ستون، وكان وفد الخبراء العسكريين الفرنسيين يتألف من الجنرال دي لارمينا (de Larminat) قائد القوات الفرنسية في المشرق سابقاً ومعه الكولونيل ماير (Mayor)⁽⁹⁵⁾، واستغرقت المفاوضات بين الخبراء العسكريين من 2-6 آذار (مارس) 1946 وانتهت بالاتفاق على أن يتم جلء جميع القوات البريطانية من أراضي لبنان وسورية في آخر حزيران (يونيو) 1946، وأن يتم جلء جميع القوات الفرنسية عن البلدين بعد ثلاثة عشر شهراً، فيكون آخر موعد لإنجاز هذا الجلء في أول نيسان (أبريل) 1947⁽⁹⁶⁾، لكن هذه الخطة لم تلق قبولاً من الجانب اللبناني لطول مهلة الجلء، ولإخلالها بمبدأ التزامن في موعد جلء القوات الفرنسية والبريطانية.

ونتيجة لذلك عقد رئيساً الجمهورية اللبنانية والسورية، بالاشتراك مع وزراء من الحكومتين في 10 آذار (مارس) 1946 في بلدة شتورة اجتماعاً للتشاور ولتقييم الوضع حول ما اتفق عليه الخبراء العسكريون، واتفق المجتمعون على أن ما اتفق عليه الخبراء يثير القلق، وابلغوا الجانبين الفرنسي والبريطاني ذلك، وأدى ذلك إلى أقناع المسؤولين الفرنسيين بوجهة النظر اللبنانية، خاصة حول تقريب موعد الجلء كما أبلغت المفوضية البريطانية في بيروت الحكومة اللبنانية في 13 آذار (مارس) 1946 أن الجيوش البريطانية ستجلو عن الأراضي اللبنانية كلياً ونهائياً في مهلة أقصاها 3 حزيران (يونيو) 1946، ويقول بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية في ذلك: "إن خطورة هذا القرار من وجهة النظر اللبنانية في أنه حال تنفيذه يترك الجيش الفرنسي وحده في لبنان، لذلك عقد مجلس الوزراء اللبناني في اليوم نفسه 3 آذار (مارس) جلسة استثنائية تقرر فيها أن مفاوضات باريس يجب أن تحسم سلباً أو إيجاباً بأقصى سرعة⁽⁹⁷⁾.

وفي 19 آذار (مارس)، وجه بيدو وزير الخارجية الفرنسي مذكرة خطية تتضمن جميع البنود التي تم التفاهم عليها، وذلك بشكل مقترحات مقدمة من الجانب الفرنسي إلى الجانب اللبناني للموافقة عليها، وقد تضمنت في نهايتها: "وتلبية للرغبة التي أعربت عنها الحكومة اللبنانية تريد الحكومة الفرنسية أن تؤكد أن جلء معظم القوات المقاتلة سيتم قبل 30 حزيران

(يونيو) 1946، وعلى اللجنة العسكرية الفرنسية اللبنانية أن تقترح على القيادة الفرنسية التدابير التي تسهل تحقيق هذا المنهاج⁽⁹⁸⁾.

وحال وصول هذه المذكرة إلى بيروت، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية، درس فيها العرض الفرنسي الجديد ووافق عليه، وأبرق إلى رئيس الوفد اللبناني في باريس يفوض إليه توقيع الاتفاق وغادر الوفد اللبناني باريس في 31 آذار (مارس) 1946، بعد أن أنجز مهمته بنجاح، وسارت عملية الجلاء بعد ذلك، وفق الخطة المرسومة لها، وفي 31 كانون الأول (ديسمبر) 1946 غادر آخر جندي أجنبي الأراضي اللبنانية. وفي اليوم التالي 1 كانون الثاني (يناير) 1947 احتفلت الحكومة رسمياً بتدشين لوحة تذكارية للجلاء نقش عليها النص التالي: "في 31 كانون الأول سنة 1946 تم جلاء جميع الجيوش الأجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية"⁽⁹⁹⁾.

الخاتمة

نستخلص من هذه الدراسة ما يلي

- (1) إن قضية استقلال لبنان التي برزت على سطح الأحداث السياسية فيه، كانت ناجمة عن المتغيرات والظروف السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية عام 1939.
- (2) من هذه المتغيرات والظروف هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام 1940، ثم إخراج حكومة فيشي الموالية للألمان من لبنان بمساعدة فعالة من البريطانيين، وقوات رمزية من الفرنسيين الأحرار. وهذا أوجد قوة بريطانية مؤثرة في لبنان سياسياً وعسكرياً مقابل ضعف فرنسي، فكان الفرنسيون الأحرار يمثلون حركة تحرير وليس حكومة.
- (3) في عام 1943، وصل الوطنيون اللبنانيون إلى الحكم مستغلين الوجود البريطاني، فتشكلت حكومة لبنانية دستورية جعلت من برنامجها الوزاري البداية لوضع الاستقلال موضع التنفيذ وهو الاستقلال الذي حصل عليه اللبنانيون عام 1941 والذي ضمنه البريطانيون.
- (4) أصبح تاريخ لبنان ما بين 1943 و 1946 عبارة عن مواجهة مع الفرنسيين الذين بقوا متمسكين في مواقفهم المضادة للاستقلال، ولم يدرك الفرنسيون المتغيرات والظروف الجديدة، فقد أرادوا تفريغ الاستقلال من معناه الحقيقي بمواصلة السيطرة على المسائل التي تقلل من قيمة الاستقلال، ولم يرض اللبنانيون ذلك.

(5) هذه المسائل كانت تتمثل بالسلطات التي أبقاها الفرنسيون في أيديهم وهي المصالح المشتركة، والتي كان اللبنانيون يتقاسمونها مع السوريين منذ الاحتلال الفرنسي للبنان وسورية.

ومسألة القوات الخاصة ومحاولة ربط هذه المسألة مع المعاهدة التي رفضها اللبنانيون رفضاً باتاً، وأخيراً الجلاء.

(6) استطاع اللبنانيون عن طريق التصميم الذي تمتعت به الحكومات اللبنانية المتعاقبة، وهي الحكومات التي استفادت من الوجود البريطاني الفاعل والمؤثر أن تحول هذه السلطات في هذه المسائل إليها، وقد تحصنت هذه الحكومات بالمتغيرات التي تمت في عام 1945 ، خاصة بعد فشل العدوان الفرنسي على سورية أيار (مايو) 1945، ليحصل لبنان في النهاية على استقلاله كاملاً عندما خرج آخر جندي بريطاني وفرنسي من لبنان في 31 كانون الأول (ديسمبر) سنة 1946.

(7) لقد كان للوجود البريطاني المؤثر في لبنان دور كبير في الوصول إلى تلك النتيجة، ويجب أن نلاحظ أن بريطانيا كانت موجودة في سورية وفي العراق وفلسطين وحتى مصر وهي المنطقة المحيطة بلبنان.

Lebanon Independence Case and the British Position 1943- 1946

A Historical and Documentary Study

Moh'd Raja'i Rayyan, Al-Isra University, Amman, Jordan.

Abstract

The goal of this study is to research Lebanon's Independence Case between the years 1943 and 1946, and the related issues of authorities and services which were under France control and was not transformed to Independent Lebanon. Independence declaration was issued in 1941 which included common interests, "*Troupes Speciales*", and the withdrawal of the French and British troops.

This study also aims to research the British position on this case which was motivated by the British military and political presence in Lebanon since 1941. This presence positively helped Lebanon full Independence in 1946. The study used British, American, and French documents.

قدم البحث للنشر في 2006/8/22 وقبل في 2007/3/6

الهوامش

- 1) F.O 371/35182 E. 6203/27/89, No. 80, Issued by spears Mission, 13 October, 1943, (Received in F.O, 22nd October).
- 2) للاطلاع على النص الكامل للبرنامج الوزاري، انظر: Ibid, 13 October 1943.
- 3) F.O 371/35182 E. 6293/27/89, No. 81, 20th October, 1942, (Received In F.O 2nd November).
- ونشير هنا إلى أن اللجنة الوطنية الفرنسية تشكلت في لندن في 23 أيلول (سبتمبر) سنة 1941 بزعامة الجنرال ديغول وتختصر بالأجنبية (F.N.C) ثم انتقلت إلى الجزائر، أنظر: ميشيل كريستيان دافيه، المسألة السورية المزدوجة (سورية في ظل الحرب العالمية الثانية) ترجمة جبرائيل بيطار (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984)، ص 438.
- 4) F.O 371/35182 E. 6293/ 27/ 89/ No. 82, 27th October, 1943, (Received in F.O, 8th November).
- 5) Ibid, 27th October, 1943.
- 6) للاطلاع على تفاصيل هذا الرد، أنظر التقرير السياسي البريطاني:
F.O 371/35183. E. 6213, No.83, 3rd November 1943 (Received in F.O, 12th November).
- وأيضاً: بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، (بيروت: المطابع الأهلية اللبنانية، 1969) وثيقة رقم (41) ص 85-86.
- 7) George Catraux, Dan la Bataille de Mediterranee, Egypt- Levant Afrigue du Nord 1940- 1944 (Paris: Julliard, 1944) PP. 403-404; U.S. State Dep. Rec. telegrame, from State Dep to U.S. Consul, Washington, No. 304, November 9, 1943.
- 8) George Kirk, The Middle East in the War, Survey of International Affairs, 1939- 1946, (London: Oxford University Press, 1953), P.278.
- 9) للتوسع في هذا الموضوع "مشروع تعديل الدستور" ، أنظر: شفيق حجا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918- 1946، ج 2 (بيروت: مكتبة رأس بيروت، 1995)، ص 800-801.

- 10) نشير هنا إلى أن إميل إده كان زعيماً لحزب الكتلة الوطنية، وكان يمثل المعارضة في تلك الفترة، فقد حاول الفوز في الانتخابات، والوصول إلى رئاسة الجمهورية، ولكن تفوق عليه بشارة الخوري زعيم الكتلة الدستورية، وكان التيار الذي يتزعمه إده موالياً للفرنسيين ويدعم وجهة نظرهم في ذلك الوقت.
- 11) Kirk, Op. cit, p. 278.
- 12) شفيق جحا، المرجع السابق، ص 801، نقلاً عن: الجريدة الرسمية، السنة 83، العدد 4106، تاريخ 11 تشرين الثاني سنة 1943، ص 11501.
- 13) Stephen Hemsly Longrigg, Syria and Lebanon Under French Mandate, (London: Oxford University Press, 1958), P.331.
- 14) للاطلاع على ما جرى من تفاصيل في هذا اللقاء، انظر:
H.M. Wilson, Eight Years Overseas, 1939- 1947, (London, Hutchinson, 1948), PP, 183-184; Catraux, Op. cit, pp. 417-418.
- 15) اللالدي سبيرز، قصة الاستقلال في سورية ولبنان، ترجمة منير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1947) ص 80-81.
- 16) U.S. State Dep. Rec. Telegram from State Departmentive Representaltive in Cairo, November 11, 1943, to Secretary of State, Washington, (Received 6:42 am).
- ونشير هنا إلى أن اثنين فقط من الوزراء لم يتم اعتقالهم وهم مجيد أرسلان وجيب أبي شهلا.
- 17) Kirk, Op. cit, P. 278.
- وأيضاً : الخوري، حقائق لبنانية ج2، ص 33- 36.
- 18) Edward spears, "Syria and Lebanon , United Empire, XXXVI, No. 2 (March-April, 1945), P. 74.
- 19) Catraux, Op.cit, pp. 410-411.
- 20) Charles de Gaulle, War Memoirs, Vol.2, London, 1955- 1960, P.299.
- 21) F.O 371/35195 .E. 7682/27/89, No. 86, 24th November, 1943, (Received in F.O, 8th December).
- 22) Ibid, 24 November, 1943.

23) نشير هنا إلى أنه منذ أن صدر قرار تعيين إده رئيساً للدولة في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، وهو مقيم في مبنى حكومي فارغ ولم يستطيع تشكيل حكومة، حتى البطريك الماروني لم يدعمه، ولا الطائفة المارونية التي ينتمي إليها، أنظر: Longrigg, Op, cit, P.331.

24) للاطلاع على النصوص الكاملة لهذه التقارير، انظر: Catraux, Op. cit, PP. 416- 417.

25) Richard Casey, Personnal Experience 1939- 1946, London, 1962, P. 144.

26) A.B. Gaunson, The Anglo- French Clash in Lebanon and Syria, 1940- 1945, (London; The Macmillan Press LTD, 1987) P. 12.

27) للإطلاع على تفاصيل هذه المذكرة أنظر:

U.S. State Dep. Rec. Memomrandum of Conversation with first Secretary of British Embassy, November, 13, 1943.

28) نشير هنا إلى أن أول اتصال تم بين كاترو والمسؤولين البريطانيين كان في القاهرة في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943، عندما قابله كاسي وكان قد عاد لتوه من بيروت، وأخبره المسؤول البريطاني بأن الحكومة البريطانية تعتبر أن الحالة في لبنان خطيرة جداً، وأي تأخير من جانبه في حل المشكلة سيضطر بريطانيا إلى التدخل فأجابه كاترو: " إنه لن يقبل أي تدخل أجنبي في موضوع الخلاف الفرنسي اللبناني"، انظر: Kirk, Op. cit, P. 281.

29) F.O 371/35195 .E. 7682/ 27/89. NO. 86, 24 November, 1943, (Received in F.O, 8 th December).

وللاطلاع على نص المذكرة التي جاءت على شكل إنذار، انظر:

Catraux, Op. cit, PP. 240- 241.

30) U.S State Dep. Rec. telegram of U.S Consul, No. 327, Beirut, November, 22, 1943.

31) Gaunson, Op. cit, p. 137.

32) F.O 371/35195/ E. 7682/27/89. No. 86. 24 November, 1943.

33) Eugenie Elle Abu- shaded, Thirty years of Lebanon and Syria, (Beirut, 1949), P. 178.

34) U.S. State Dep. Rec. telegram of U.S Consul, London to Secretary of State, Washington No. 8207, November 24, 1945, (6.p.m).

وحول تفاصيل هذه العملية أنظر: الخوري، حقائق لبنانية، ج2 ، ص50-52.

ونشير هنا إلى أن اللبنانيين يعتبرون يوم 22 تشرين الثاني (نوفمبر) الذي جرى فيه إطلاق سراح المعتقلين عيداً لاستقلال لبنان، ويتم الاحتفال في هذا اليوم سنوياً منذ ذلك التاريخ أي أن 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943 هو العيد الأول.

(35) بيار زيادة ، التاريخ الدبلوماسي، الوثيقة رقم 74، ص 289- 290 .

36) Catraux, Op .cit, p.p 426-427.

37) F.O. 371/35195 .Op. cit, 24 November, 1943.

38) F.O.321/35196. E. 7963/27/89, No. 87, 1st December, 1943 (Received in F.O 20th December).

39) Ibid, 1st December, 1943.

40) F.O 371/35196 . E. 8000/27/ 89. No. 88, 8th December, 1943 (Received in F.O, 22nd December).

41) Ibid, 8th December, 1943.

(42) نشير هنا إلى أن الفرنسيين تولوا إدارة المصالح المشتركة بين سورية ولبنان منذ بدء الانتداب، وتتضمن الجمارك، شركات الامتياز، إدارة حصر الدخان، مصلحة الأشغال العامة، إدارة البرق والبريد، مصلحة البارود والأمن العام. انظر:

Nicola Ziadeh, Syria and Lebanon, Beirut, 1968, P.79.

وأيضاً خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ج2، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973)، ص9.

43) F.O. 371/35196 E. 8104 /27/ 89, No. 89, 15 th December, 1943, Received in F.O, 24 th December).

ونشير هنا إلى أن التنسيق بين الحكومتين اللبنانية والسورية بدأ حول المصالح المشتركة منذ مطلع تشرين الأول (أكتوبر) 1943 حيث تم التوقيع على اتفاق بين الحكومتين بهذا الشأن في شتوره بلبنان، ولكن الفرنسيين راحوا يماطلون في تسليم هذه المصالح إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، ويختلقوا الأعذار للاحتفاظ بإدارتها بالرغم من تقديم الحكومتين مذكرات لتسليم هذه المصالح إليها، حول هذا الموضوع، أنظر:

Edmund Rabbath, La Formation Historique du Liban politique et constitutionnel (Beyrouth: Universite Libanaise, 1973), pp. 458-459

وأيضاً الخوري، حقائق لبنانية، ج2، ص 21.

44) F.O 371/40299. E. 98/27/89. No.90, 22nd December, 1943, (Received in F.O., 5th January, 1944).

45) F.O, 371/40299. E.344/23/89, No. 91, 29th, December, 1943, (Received in F.O, 17th January).

46) Ibid, 29th, December, 1943.

ونشير هنا إلى أن القوات الخاصة أو المجندين المحليين، والتي كانت تطلق عليها فرنسا "جيوش الشرق الخاصة"، كانت تتألف من وحدات عربية لبنانية وسورية، ومن الأقليات الكردية والشركسية والأرمنية، وتتبع القيادة الفرنسية، وضباطها من الفرنسيين أنظر:

Albert .Hourani, Syria and Lebanon, A Political Essay, (London: Oxford University Press, 1954), PP.291.

47) F.O 371/40299, Op.cit, No. 91, 29th December, 1943.

(48) حول تفاصيل ذلك، أنظر: زيادة، المصدر السابق، ص 303- 304.

ونشير هنا إلى أن القليل من خدمات المصالح المشتركة، تأخر تسليمها وتم ذلك في عامي 1945 و1946 وسيتم الإشارة إلى ذلك في حينه.

(49) عقد اجتماع مشترك لبناني- سوري فرنسي في صوفر بلبنان في 7 تموز (يوليو) 1944 وفي هذا الاجتماع جرى توقيع البروتوكولات المتعلقة بتسليم دوائر الأمن العام إلى كل من السلطتين اللبنانية والسورية، أنظر: شفيق جحا، المرجع السابق، ج2، ص 891.

50) Spears, "Syria and Lebanon", Op, cit, P.48.

51) Longrigg, Op. cit, p. 342.

52) F.O 371/40300. E. 1486/23/89. No. 98, 16th February 1944, (Received in F.O., 7th March).

53) F.O 371/40300 E. 1987/23/89. No. 99, 23rd February, 1944, (Received in F.O 7th March).

54) F.O 371/40300. E.1624/23/89., No. 100, 1st March, 1944, (Received in F.O 15th March).

55) U.S., State Dep, Rec. telegram of U.S Consul, Beirut, February, 11, 1944, (Received 8: 06 p.m.12th).

56) U.S State Dep. Record, telegram from U.S. Consul , Algiers, No. 695 March 2, 1944 (received 6:39, 3rd).

57) F.O 371/40300. E. 1951/23/89. No. 102, Issud by Spears Mission, 15th March, 1944.

58) حول المعاهدة التي يريدها الفرنسيون مع لبنان، أنظر: Longrigg, Op.cit, P. 342.

59) Edward spears, "The Middle East and Our Policy there", Journal of the Royal Central Asian, February 7, 1945, P.181.

60) Edward Atiyah, "France in the Levant" The spectator, June, 1, 1945, P. 494.

61) Edward spears, Syria and Lebanon, Op. cit, P. 48.

62) Sir Liewellyn Woodward, British Foreign Policy in the Second world war, Vol. IV, (London, 1970- 1976) P.298ff.

63) Gaunson, Op. cit, P.154.

64) U.S State Dep. Record, telegram of U.S. Consul, Beirut, to Secretary of State, Washington, September 15, 1944 (Received 11:30 a.m, 16th).

65) Ibid, September 15, 1944.

66) نجيب الأرمنازي ، عشر سنوات من الدبلوماسية، ج1 (بيروت: دار الكتاب، 1963) ، ص 66.

67) Edmund Rabbath, Op. cit, P.481.

68) F.O 371/40318 . E. 7627/23/89, Anglo- French Conversation in Paris 11th and 12th November 1944.

69) Longrigg, Op.cit, P. 342.

70) F.O 371/45563: E. 1272/5/89, No. 148, 31 of January 1945.(Received 22nd February).

71) F.O 371/45563. E. 1400/5/89. No 149, 7th February, 1945 (Received 28th February).

72) نشير هنا إلى أن السلطات الفرنسية بقيت تنتظر إلى سبب نظر الرية والحذر منذ تعيينه رئيساً لشعبة الارتباط بين بريطانيا وفرنسا الحرة (spears Mission) بالإضافة إلى تعيينه في منصب الوزير البريطاني المفوض في بيروت بعد اعتراف بريطانيا باستقلال لبنان في شباط (فبراير) 1943 وقد شعر الناس أن إعفاءه من منصبه يعني

أن بريطانيا ستطلق يد فرنسا في لبنان وسورية ولذلك أصدرت بريطانيا بياناً رسمياً نفت فيه ذلك، أنظر:

F.O 371/4553 E. 5/5/ 89. No. 141. 13th December 1944, (Received in F.O 1st January 1945.

73) F.O 371/4554. E.7605/5/89 No. 164, Issued by spears Mission, Beirut, for week ending 22nd May, 1945.

74) Edward Atiyah, "France and the Lebanon", Op. cit., June, I, 1945, P. 459.

(75) نجيب الأرمنازي، من الاحتلال حتى الجلاء (القاهرة: معهد الدراسات العربية، 1954)، ص 163.

76) F.O 371/4554. E. 7605/5/89, Op. cit, for week ending 22nd May, 1945.

(77) نشير هنا إلى أن الحكومة السورية كانت قد أرسلت قبل البدء بقصف دمشق ببضع ساعات فقط، في 27 أيار (مايو) 1945 نداء عاجلاً إلى الحكومة البريطانية، طالبة تدخلها، وبعد حصول القصف وقف إيدن في مجلس العموم البريطاني في 31 أيار (مايو) مندداً بالعمل الفرنسي وكاشفاً النقاب عن أن رئيس الوزراء تشرشل وجه رسالة إلى رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة ديجول في هذا اليوم يطلب فيها أن يأمر القوات الفرنسية بوقف العدوان. حول طلب الحكومة السورية، انظر: الأرمنازي ، عشر سنوات من الدبلوماسية ج2، ص 75. وللإطلاع على نص رسالة تشرشل، أنظر:

F.O 371/4554 E. 4669/5/89, No.166 , 5th June, 1945, (Received In F.O 29th June).

(78) نشير هنا إلى أنه من العوامل المستجدة، تأسيس الجامعة العربية وتوقيع لبنان على ميثاق الجامعة وقد تم إبرام الميثاق من قبل مجلس النواب اللبناني في 7 نيسان (ابريل) 1945، كما تم توقيع لبنان على ميثاق الأمم المتحدة في 26 حزيران (يونيو) 1945، وصادق عليه مجلس النواب في جلسة في 4 أيلول (سبتمبر) 1945، وهذان الأمران عززا من حصانة استقلال لبنان.

79) F.O 371/4554 E. 3775/5/89. No. 163, for week ending 15th May, 1945 (Received in F.O 4th June).

80) F.O 371/45554. E. 7607/5/89, No. 170, British legation, Beirut, for period 27th June- July, 10th 1945.

81) F.O 371/45554. E. 5590/5/89, No. 171 for the week ending 17th July, 1945, (Received 1st August).

82) F.O 371/45554. E. 7992/5/89, No. 173, for week ending 31st July 1945 (Received 17th August).

83) Rabbath, Op. cit, P. 490.

84) شفيق جحا، المرجع السابق، ج2، ص 956.

85) نشير هنا إلى أن حكومة كرامي، التي أنجز في عهدها استلام القوات الخاصة، كانت قد استقالت في 20 آب (أغسطس) 1945، وفي 22 منه تألفت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح، وحددت سياستها الخارجية في البيان الوزاري التي تقدمت به إلى مجلس النواب في 30 أيلول (سبتمبر) 1945 لنيل الثقة. انظر: الجريدة الرسمية، مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، 3 أيلول 1945، ص 497.

86) F.O 371/45554. E 6995/5/89, No. 177 for week ending 28th August, 1945, (Received 19th September).

87) U.S state Dep. Rec, Airgram from American Legation, Beirut, April 24, 1946.

88) F.O 371/45554, E. 8326/5/89. No 184, 16 th October, 1945, (Received in F.O, 3rd November).

89) F.O 371/45554. E 9925/5/89. No. 190, 27th November, 1945, (Received in F.O 19th December).

90) H.C. Debs, 13, December, 1945, Cols 627- 628.

وأيضاً العظم، مذكرات، ج1، ص 312.

91) دافيه، المرجع السابق، ص 418.

92) للاطلاع على نص هذا الاتفاق بشقيه السياسي والعسكري، أنظر:

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary Record, 1956, Vol. 2, (London: D.van Nostrand Company, Inc, 1956), pp. 257-258.

93) Longrigg, Op. cit, p.354.

ونشير هنا إلى أن ديجول كان قد غادر السلطة في باريس في 20 كانون الثاني (يناير) 1946 فأصبحت أيدي جورج بيدو حرة، مما ساهم في صدور قرار الأمم المتحدة، وكان ديجول معروفاً بمواقفه المتصلبة بكل ما يتصل بالمصالح الفرنسية، أنظر: دافيه، المرجع السابق، ص 420- 421.

- 94) نشير هنا إلى أن الوفد السوري رفض التفاوض في باريس، وعاد أعضاؤه إلى دمشق ما عدا رئيس الوفد فارس الخوري الذي بقي في لندن يتابع سير المفاوضات عن قرب أنظر: الخوري، مذكرات، ج2، ص220-221.
- 95) كميل شمعون، مراحل الاستقلال- لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية (بيروت: مكتبة صادر، 1949) ص 364.
- 96) الخوري، مذكرات، ج2، ص 224.
- 97) المصدر نفسه، ص 226-227.
- 98) للإطلاع على نص هذه المذكرة، أنظر: منير تقي الدين، الجلاء، وثائق خطيرة تنشر للمرة الأولى تكشف النقاب عن أسرار جلاء القوات الأجنبية عن لبنان وسورية عام 1946، (بيروت: دار بيروت: 1956)، ص 229.
- 99) بشارة الخوري، مجموعة خطب- أيلول 1943، كانون الأول 1951 (بيروت: المطبعة البولسية (حريصا)، 1951)، ص 140-142.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر الأولية

(أ) الوثائق غير المنشورة:

F. O., Great Britain, Foreign office (F.O), Public Record office (P.R.O), 371, Political Reports, secret, Prefixed "E", for Eastern Department. 1942, 1943, 1944, 1945.

(ب) الوثائق المنشورة

أولاً: العربية

تقي الدين، منير: الجلاء، وثائق خطيرة تنشر للمرة الأولى، بيروت، دار بيروت، 1956.

الجريدة الرسمية: السنة 83، العدد 4106، 11 تشرين الثاني سنة 1943.

الخوري، بشارة خليل: مجموعة خطب، أيلول 1943، كانون الأول 1951، بيروت، المطبعة البولسية، حريصا، 1951.

مجلس النواب، الدور التشريعي الخامس، الجلسة الثانية، 3 أيلول 1945.

ثانيا: الأجنبية

Hurwitz, J.C: *Diplomacy in the Near and Middle East*, A documentary Records, 1914-1956, vol.2 , London: D.Van Nostrand Company, Inc., 1956.

U.S. State Department Records

Browne, Walter, L: *The Political History of Lebanon*, 1920- وهي منشورة ضمن كتاب: 1950, 4 vols. Documentary publication, Salisbury North California, U.S.A, 1977.

ثانيا: المذكرات

(أ) العربية

الخوري، بشارة خليل: *حقائق لبنانية*، ج2، بيروت: منشورات أوراق لبنانية، 1960- 1961.

العظم، خالد: *مذكرات العظم*، ج1، بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1973.

(ب) الأجنبية:

De Gaulle, Charles: *War Memovis*, vol.2, Londod, 1955- 1960.

ثالثا: الدراسات والمقالات

الأجنبية:

Atiyah, Edward: "*France in the Levant*", The Spectator, June, I, 1945.

Spears, Edward: "*The Middle East and our Policy there*", Journal of the Royal Central Asian, February, 7, 1945.

: "*Syria and Lebanon*", United Empire, XXXVI, No.2, March- April, 1945.

رابعا: المراجع

(أ) العربية والمترجمة:

الأرمنازي، نجيب: *من الاحتلال حتى الجلاء*، القاهرة، معهد الدراسات العربية، 1954.

جحا شفيق: *معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي*، ج2، بيروت، مكتبة رأس بيروت، 1995.

دافيه، ميشيل كريستيان: *المسألة السورية المزدوجة*، سورية في ظل الحرب العالمية الثانية، ترجمة جبرائيل بيطار، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1984.

زيادة، بيار: *التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق*، بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، 1969.

سبيرز، اللآيدي: *قضية الاستقلال في سورية ولبنان*، ترجمة منير البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1947.

شمعون، كميل: *مراحل الاستقلال- لبنان ودول العرب في المؤتمرات الدولية*، بيروت، مكتبة صادر، 1949.

(أ) الأجنبية:

Abu- Shaded, Eugenie Elle: *Thirty years of Lebanon and Syria*, Beirut, 1949.

Casey, Richard: *Personal Experience 1939- 1946*, London, 1962.

Catraux, George: *Dans la Bataille de Mediterranee, Egypt- Lavant- Afrique du Nord 1940- 1944*, Paris: Julliard, 1944.

Gaunson, A.B: *The Anglo- French clash in Lebanon and Syria, 1940- 1945*, London: The Macmillan Press LTD, 1987.

Hourani, Albert: *Syria and Lebanon, A Political Essay*, London: Oxford University press, 1945.

Kirk, George: *The Middle East in the war, Survey of International Affairs 1939- 1946*, London: Oxford University press, 1953.

Longrigg, Stephen Hemsly: *Syria and Lebanon under French Mandate*, London: Oxford University press, 1958.

Rabbarth, Edmund: *la Formation Histrique du Liban Politique et consfitutionel*, Beyroth: Universite Libanaise, 1973.

Wilson, H.M: *Eight years Overseas, 1939- 1947*, London: Hutchinson, 1958.

Woodward, Sir Liewellyn: *British Foreign Policy in the second world war*, vol. IV, London, 1970- 1976.

Ziadeh, Nicola: *Syria and Lebanon*, Beirut, 1968.

